النظم التعليمية في لبنان أواخر الاحتلال الفرنسي
(1939-1946)

م. سحر ماهود محمد[1]
جامعة بغداد- العراق

المقدمة:

يتناول هذا البحث النظم التعليمية في لبنان خلال السنوات الأخيرة من الاحتلال الفرنسي (1939–1946)، وهي مرحلة حاسمة في تاريخ التعليم اللبناني. ويركز البحث على السياسات التعليمية التي تبنتها سلطات الانتداب الفرنسي، التي هدفت إلى ترسيخ النفوذ الثقافي والسياسي الفرنسي عبر المناهج الدراسية وتعليم اللغة الفرنسية. وفي المقابل، سعت النخب اللبنانية الوطنية إلى استعمال التعليم كوسيلة لتعزيز الهوية الوطنية والانتماء العربي، ومواجهة محاولات الهيمنة الاستعمارية.

مشكلة البحث:

شهدت لبنان خلال أواخر الاحتلال الفرنسي (1939–1946) تغيّرات كبيرة في النظم التعليمية، إذ سعت سلطات الانتداب إلى فرض مناهج تكرّس النفوذ الفرنسي، في حين سعت النخب الوطنية إلى الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الوعي الوطني لدى الطلاب. هذه التناقضات أسّست صراعًا بين التعليم كأداة للهيمنة والتعليم ووسيلة للنهوض الوطني، مما يطرح الحاجة لدراسة طبيعة هذا الصراع وأثره على التعليم اللبناني.

أسئلة البحث:

1. كيف وظفت السلطات الفرنسية النظام التعليمي لتعزيز سيطرتها الثقافية والسياسية؟
2. ما دور النخب اللبنانية في مواجهة هذه السياسات وحماية الهوية الوطنية؟
3. كيف أثرت الظروف السياسية والاقتصادية لتلك الحقبة على جودة التعليم وتوزيع الفرص التعليمية؟

---

[1] حاصلة على شهادة الماجستير في التأريخ الحديث من جامعة بغداد – كلية التربية للبنات 2012.

أهداف البحث:

1. تحليل سياسات الاحتلال الفرنسي في التعليم وتأثيرها على المجتمع اللبناني.
2. دراسة المناهج التعليمية ودور المدارس الرسمية والأهلية في صقل الهوية الوطنية.
3. استكشاف انعكاسات الظروف السياسية والاقتصادية على النظام التعليمي.

أهمية البحث:

يسهم البحث في فهم تاريخ التعليم اللبناني خلال حقبة حرجة من الاحتلال الفرنسي، ويبرز دور التعليم كميدان لصراع ثقافي وسياسي، ويساعد في استيعاب تأثير هذه الحقبة على تطور التعليم بعد الاستقلال.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك بدراسة المصادر الأولية مثل: الوثائق الرسمية والمناهج المدرسية، فضلًا عن الدراسات الثانوية والمراجع التاريخية حول التعليم والسياسة في لبنان خلال الاحتلال الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: لبنان، الاحتلال الفرنسي، التعليم، المناهج، الهوية الوطنية، 1939–1946.

Educational Systems in Lebanon during the Final Years of the French Occupation (1939–1946)

Sahar Mahood Mohammed

Abstract:
This study examines the educational systems in Lebanon during the final years of the French occupation (1939–1946), a critical period in the history of Lebanese education. The research focuses on the educational policies implemented by the French Mandate authorities, aiming to consolidate French cultural and political influence through curricula and the teaching of the French language. Conversely, Lebanese national elites sought to employ education as a tool to strengthen national identity and Arab affiliation, resisting colonial domination**.**
The study explores the structure of the educational system, the role of public and private schools, and the impact of political and economic circumstances, including World War II, on educational quality and accessibility. It highlights the intellectual and political struggle between the French colonial project and the national initiative to develop an educated generation capable of leading the country toward independence. The research demonstrates that education during this period was not merely an academic process, but a contested arena of cultural and political forces, laying the groundwork for post-independence educational reforms.

Keywords: Lebanon, French occupation, education, curricula, national identity, 1939–1946.

المبحث الأول

الإطار التاريخي والسياسي للتعليم في لبنان (1939-1946)

عمل الفرنسيون على التغلغل من خلال التربية والتعليم لاختراق المجتمع العربي، لذلك عملوا على التحكم بنظم التعليم ومؤسساته من مدارس ومعاهد تعليم عالية، وأكدوا على السيطرة الثقافية على العقول، وكان لبنان قد تعرض لظروف تاريخية خاصة خلال حقبة الحرب العالمية الثانية وصولًا لإعلان الاستقلال عام ١٩٤١م، ومن ثم جلاء الفرنسيين عن أرض لبنان عام ١٩٤٦م، هذه الظروف هي ردة فعل اللبنانيين ازاء سياسة التعليم المتبعة من قبل فرنسا، وهي أن اللبنانيين لم يغيروا النهج المتبع من قبل فرنسا في سياسة التعليم، بل تابعوا النهج الفرنسي (حداد، 1411هـ، ص333).

لقد بدأ التأثير الفرنسي على النظم التربوية والتعليمية والثقافية في لبنان قبل الاحتلال، ذلك من خلال البعثات الأجنبية التي أخذت بنشرها منذ حقبة الحكم العثماني، فقد عرف الفرنسيون خاصة والغرب عامة ضرورة التأثير على العقول، فاخترقوا العقول عبر الناحية الدينية، وعمدوا إلى تأسيس مدارس ومعاهد تعليمية (عبد الرحيم، د.ت، ص189-ص190).

لقد شدد الاحتلال الفرنسي سيادته على النظم التعليمية في لبنان، فمنذ أن استتب الأمر له في عام ١٩٢٠م، بدأ بإنهاء الانجازات العربية التي عملت حكومة دمشق بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠م على تحقيقها، لاسيما على صعيد تنظيم الإدارة وتعريب المؤسسات التعليمية، إذ قامت فرنسا بمحاربة تعليم اللغة العربية من خلال ترسيخ استخدام اللغة الفرنسية ومحاولة إحلال اللهجات المحلية العامية مكانها، ونشر أفكار كاذبة تدعي ضعف وفقر وجمود اللغة العربية في مواكبة التقدم العلمي في العالم، فضلاً عن قيام المحتل الفرنسي بالسيطرة على المؤسسات التعليمية من خلال وضعها بيد الفرنسيين، ومحاولة الوقوف في وجه المدارس الوطنية، ومحاربة التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، وفرنسة المناهج التربوية لتنشئة جيل متأثر بالفكر والثقافة الفرنسية، وتشجيع المدارس الاجنبية، مما

جعل الشعب العربي في لبنان يعمل بشكل جاد للحفاظ على لغته وتراثه الثقافي (هندي، ١٩٦٢م، ص١٦٧- ١٦٩).

وأثناء قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) عانت لبنان من عدم الاستقرار وفقدان الأمن وسوء الأوضاع الاقتصادية وانعكس ذلك على الحياة التعليمية، إذ قامت حكومة فيشي الموالية للألمان بإرسال مندوب فرنسي إلى لبنان وهو دانتز الذي عين في ١٠ كانون الأول ١٩٤٠م، واستمر إلى ١٥ تموز عام ١٩٤١م، وأصبح لبنان ساحة من ساحات الحرب العالمية الثانية (هندي، ١٩٦٢م، ص١٦٧- ١٦٩)، ففي لبنان عقد اجتماع في ١٩ أيلول عام ١٩٤٣م، ضم بشارة الخوري ورياض الصلح، إذ مثل كل واحد منهما قطباً سياسياً، وأسس هذا الاجتماع لميثاق عام ١٩٤٣م الذي شكل القاعدة التي انطلق منها لبنان في نظام حكمه من حيث توزيع المناصب الإدارية (ناصر، ٢٠١١، ص٦٨)، وقام كل من الخوري والصلح بإجراء تعديلات دستورية أغضبت فرنسا التي قامت بإلقاء القبض عليهما ووضعتهما في سجن راشيا، مما أدى لحدوث اضطرابات في لبنان نادت بالتخلص من الاحتلال (الصليبي، ١٩٨٤م، ص١١).

فضلاً عن لك عانى لبنان من التغيرات السريعة والمتكررة على صعيد الحكم والإدارة، وتسلم وزير المعارف مهام أخرى، حيث تسلم وزير المعارف والفنون الجميلة وزارة الخارجية أيضًا، مما جعله مشتت بين مهمتين (ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص٥٣٢). لقد كان على رأس النظام التعليمي في لبنان وزارة المعارف الوطنية والفنون الجميلة اللبنانية، التي حملت على عاتقها مسؤولية التعليم ورسم مستقبله خلال نهايات الاحتلال الفرنسي (الحصري، ١٩٤٦م، ص١٣٤)، لاسيما أن لبنان يعاني من ضعف الإمكانيات كافة، لاسيما من الناحية الإدارية والاقتصادية والتعليمية، وقد كان للاحتلال الفرنسي أثره السلبي على المجال التعليمي من حيث رغبته في التشديد على سياسة المدارس ونشره للجهل والأمية، ووضع العراقيل أمام النظم التعليمية الجامعية (حداد، ٢٠٠١، ص١٠-ص١١).

ومن الجدير بالذكر أن سورية التي كان لبنان جزءاً منها خلال تلك الحقبة استقدم المفكر العربي ساطع الحصري المعروف بتوجهه القومي ووضع بمركز مهم لتنظيم العملية

التربوية في سورية مما جعل أثر على الأجيال السورية في الخروج من النظم الفرنسية والتوجه للقومية واللغة العربية، بينما في لبنان لم يحدث ذلك واستمر بالنهج الفرنسي بعدد ساعات تعلم اللغة الفرنسية والمنهج الفرنسي خلال تلك الفترة (حنا، ١٩٥٧م، ص٣٥- ٤١). ويُلاحظ أن عدد سكان لبنان خلال مدة الدراسة كان مليون ومئتان ألف نسمة، وكان نظام الحكم جمهوري، ينتخب الرئيس من قبل مجلس النواب لمدة ست سنوات، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء الذي بدوره يرشح الوزراء، وكان النظام الاقتصادي يعتمد على الزراعة والمهن والصناعات اليدوية والتجارة وحركة السياحة، وكانت العملة هي الجنيه اللبناني (ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص420-430).

المبحث الثاني

المؤسسات التعليمية وأنظمتها:

أولاً-المدارس الحكومية والخاصة: تنظيمها، مناهجها، ومواردها.

لقد حدث تقدم كبير في مجال التحاق التلاميذ في المدارس من خلال إحصائيات المدارس الرسمية والخاصة في لبنان، ، إذ تأثر نظام التعليم اللبناني بشكل كبير بالنظام الغربي في تنظيم مدارسه، لاسيما النظام الفرنسي يليه الأمريكي (ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص541)، فبالنسبة للمدارس الرسمية تم تنظيم التسلسل الدراسي فيها فق الآتي: مدارس الأمومة أو الحضانة ومدتها سنتان تبدأ من عمر الرابعة حتى السادسة، والتعليم فيها يكون باللغة العربية، يليها المرحلة الابتدائية المقسمة على ثلاثة أقسام وهي: التمهيدي والأساسي والمتوسط، ومدة كل قسم سنتين، يحصل في نهايتها التلاميذ على شهادة التعليم الابتدائي، وينقل بعدها التلميذ إلى المرحلة الثانوية التي كانت مقتصرة في تلك الحقبة على المدارس الأهلية والأجنبية، وبعدها التعليم الجامعي الذي كان مقتصراً أيضاً على التعليم الأهلي والأجنبي (قبيسي، ٢٠١٢، ص١٣٠). ويوضح الجدول الآتي عدد المدارس الرسمية والخاصة في لبنان وعدد التلاميذ الملتحقين فيها خلال العام الدراسي ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٥ (الجمهورية السورية، وزارة المعارف، ص٤٧ - ص٦٣):

العام الدراسي 1944-1945

نوع المدارس	عدد المدارس	عدد التلاميذ
المدارس الابتدائية الرسمية	308	30113
عدد المدارس الابتدائية الأهلية	963	71524
عدد المدارس الأجنبية	326	43065
المجموع	1597	144702

يتأثر النظام التعليمي بما يسود داخل المجتمع من تقاليد وقيم من منطلق نبيل يكون لها الأثر البالغ في انطلاقة النظام، وإلا دار في متاهات من الضياع والغرق في الأفكار الهدامة والمفاهيم المنحرفة. وفي المقابل نجد أن الكثير من النظم التعليمية منغلقة على نفسها متقوقعة ترفض التغيير، ولا تقبل التجديد، تنظر للمستقبل بحذر شديد، ومع تسليمنا بأهمية الحذر، لكن المبالغة فيه هو ما أعاق الكثير من النظم التعليمية عن التحرك من موقعها. ويتمثل هذا العامل في المجتمعات التي تظهر فيها الأقليات والمجتمعات العرقية، وما تحويه من عادات وتقاليد، وقد يظهر الاستيعاب والاندماج فيما بين هذه المجتمعات العرقية، وقد تتصارع، كما قد تسود الأقلية، وتفرض نوع النظام الملائم لمفاهيمها ومعتقداتها. ويلاحظ أثر هذه العوامل في النظام التعليمي، وبالذات في الدول التي تزيد فيها نسب التباين بين فئات المجتمع، وكيف كان لهذا التباين (من الأعراق وبعضها أقليات) أثر على النظام التعليمي من خلال فرض ثقافتها ومعتقدها على النظام التعليمي، فلكل مجتمع بصمة خاصة تحدد هويته، وهذه البصمة التي تميز مجتمعاً عن آخر هي الثقافة. والثقافة هي اللغة، الدين، العادات والتقاليد، وكل ما يميز أي مجتمع عن غيره. إن من يمعن النظر في المجتمع اللبناني يستطيع أن يلاحظ تركيبته المتميزة، فهو كلوحة الفسيفساء، إلا أن هذه التركيبة المتميزة تعود إلى التعددية الطائفية (مسعود، ٢٠١٩م، ص١٠-ص١٦). ولقد تأثر المجتمع اللبناني بالعديد من الحضارات: الفينيقية، الرومانية، البيزنطية، المسيحية والإسلامية، وكانت الحصيلة مزيجا من الشعب اللبناني، إذا فتكريس التجمعات الطائفية في لبنان وتكريس الطائفية تم من قبل الدولة بواسطة القوانين والدساتير:

1. القرار رقم 60 الصادر سنة 1936، والذي حدد طوائف لبنان بـ 17 طائفة.

2. المادة 95 من الدستور اللبناني نصت: بصورة مؤقتة والتماساً للعدل تراعى حقوق الطوائف في الوظائف العامة والوزارة بشكل لا يضر بالمصلحة العامة.
3. المادة 9 من الدستور تكفل الأحوال الشخصية لكل طائفة، ومع ذلك، تضمن المادة 10 الحفاظ على استقلال المؤسسات التعليمية والثقافية لكل مجموعة (مسعود، ٢٠١٩م، ص٨٧-ص٩٢).

ثانياً: ميزانية وزارة المعارف في لبنان

لقد كان وضع لبنان المالي يعاني من سيطرة القطاع الخاص على المدارس والتعليم الجامعي، وتحمل المجتمع الأهلي والإرساليات الأجنبية مسألة دفع نفقات التعليم، في المقابل كانت المدارس والجامعات الحكومية أقل عدداً بشكل كبير من المدارس والجامعات الخاصة والأجنبية (سعد، ٢٠١٦م، ص١١-ص١٦) .

السنة المالية	النفقات العامة للدولة	نفقات وزارة المعارف	النسبة المئوية
1941	6635000	549946	٪ 3،8
1942	12504500	901951	٪ 2،7
1943	21420000	1684252	٪ 3،8
1945	43314500	3531118	٪ 1،8
1946	60046000	6046000	٪ 7،7

يُلاحظ من الجدول السابق النسبة المئوية شبه الثابتة في مخصصات التعليم لدى الحكومة اللبنانية، حيث تراوحت بين 2أ7 بالمائة خلال عام ١٩٤٣م، وبين 3أ8 بالمائة خلال عام ١٩٤١ و١٩٤٣م. وفيما يخص رواتب المدرسين العاملين في المجال التربوي الحكومي في لبنان، فقد تراوحت بين ثمانية ونصف جنيهاً وخمسة عشر جنيهاً مصرياً (ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص434).

المبحث الثالث

شكل الإدارة التعليمية وهيكليتها في لبنان

أولاً: تأثير الحرب العالمية الثانية على النظام التعليمي

يعد لبنان دولة ذات كثافة سكانية منخفضة في العالم العربي، ويقدر عدد السكان (3-4) مليون نسمة في عام 2004، وفقا لدومون(مصطفى، (1983)، ص21). إلا أنه لا توجد إحصاءات واضحة للشعب اللبناني منذ عام 1932، وذلك بسبب المشاكل المختلفة، منها ما هو مرتبط بتقسيم المجتمع من جهة والهجرة من جهة أخرى. على مستوى آخر، فإن عدد الأجانب الموجودين بطريقة قانونية أو غير قانونية، على الأراضي اللبنانية، يجعل من الصعب تحديد النسب الدقيقة، "وفقا للتقديرات، فإن عدد الأجانب يتراوح ما بين واحد واثنين مليون نسمة، فمن المعقول أن هناك ما لا يقل عن000 250 فلسطيني وبين 500،000 و700،000من السوريين" (مسعود، ٢٠١٩م، ص10-ص16). مما تقدم، فان الازدياد السكاني المفاجئ (ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص434)، هو ازدياد غير متوافق مع أشكال التنمية التي يشهدها لبنان لضعف موارده وإمكانياته، وعجز الدولة عن توفير الفرص التعليمية لأبنائها بمعدل يتوافق مع معدلات النمو السكاني، مما يعني انخفاض معدلات التقيد بالمراحل المختلفة في التعليم العام أو التعليم العالي، وبالتالي ارتفاع نسب الأمية والبطالة على حد سواء، ويغفل الكثير من الباحثين عن العامل التاريخي كونه من العوامل المؤثرة في الأنظمة التعليمية، ولكنه يعد من أهم العوامل التي تؤثر وتشكل أي نظام تعليمي ولاسيما إذا كان الحديث عن النظام التعليمي في لبنان، إن نشأة التاريخ في لبنان تحدد التناقضات أو الصعوبات التي تعوق النظام التعليمي ولاسيما في المؤسسات الرسمية. أولا الاتفاقيات التي تم توقيعها في 1535 فرانسوا الأول مع السلطان العثماني والتي سمحت للمبشرين بإقامة المؤسسات التعليمية في الشرق ، وكان فرانسوا الأول قد فرض الفرنسية اللغة الرسمية بموجب المرسوم الذي صدر في 1539(مسعود، ٢٠١٩م، ص80-88).

أما الاحتلال الفرنسي فقد اعتمد سياسة الامتياز للنظام التعليمي في المدارس الخاصة فقط، وإعطاء الحرية للمؤسسات الدينية الخاصة المحلية أو الأجنبية. وقال كبارة في ذلك: "لم تهتم دولة الاحتلال الفرنسي في الجامعات الحكومية، ولهذا السبب لم يكن بالإمكان بناء الجامعة الوطنية. وكان عشية الاستقلال جامعتين خاصة: جامعة القديس يوسف والجامعة

الأميركية في بيروت (مسعود، ٢٠١٩م، ص100-ص105). ومنذ استقلال البلاد، وسياسة التعليم في لبنان اعتمدت على دعم اللغة العربية ولاسيما في المدارس الرسمية، في حين تدهورت أهمية اللغة الفرنسية في مضمون النظام التعليمي للمدارس الرسمية. اذ أن اللغة العربية أصبحت تعكس الصورة الجديدة للوطنية اللبنانية، وكانت فقط المدرسة الوطنية تستجيب لهذا الأمل(مسعود، ٢٠١٩م، ص15-20).

ثانياً: شكل الإدارة التعليمية

تتسم الإدارة التعليمية في لبنان بإنها إدارة مركزية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوزارة المعارف الذي هو رأس الهرم في إدارة المعارف، وتعود إليه كافة السلطات، ففي ما يخص التسلسل الإداري الأدنى، يلي وزير المعارف المدير العام للتعليم الذي يتولى الشؤون العامة في الوزارة، وقد يشبه هذا المنصب أمين المعارف ويليه ثلاثة مفتشين وهم: مفتش التعليم الابتدائي ومفتش التعليم الثانوي ومفتش التربية البدنية، ويوجد نظام هيكلي ضمن وزارة المعارف اللبنانية وهو رئيس مجلس يضم ضمن إدارته مديرية الإحصاء ومديرية الامتحانات والسكرتارية، وكذلك فقد ارفقت وزارة المعارف المعارف بمديريات أخرى مثل مديرية مدارس الفنون والصناعات ومدارس المعلمين ومديرية معهد الموسيقا، ومديرية الآثار، ومديرية المكتبة الوطنية (قبيسي، ٢٠١٢، ص144-155). وقسم لبنان على أربع محافظات أو أقاليم وهي:

1. الشمال شمال لبنان ومركزه طرابلس.
2. جبل لبنان القسم المواجه للبحر وسط لبنان ومركزه بعبده.
3. العاصمة بيروت ويضاف إليه البقاع ومركزه بيروت.
4. الجنوب جنوب لبنان ومركزه صيدا. ولكل محافظة رئيس إدارة تعليمية، يتولى الإشراف على الشؤون التعليمية في محافظته، كذلك يتولى الإشراف على مهمة تفتيش المدارس الحكومية والخاصة(ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص533).

ثالثاً- القوانين والتشريعات والقرارات التربوية في لبنان:

تأثر النظام التعليمي في لبنان بالمادة العاشرة من الدستور اللبناني الصادرة في عام ١٩٢٦م التي تتضمن حرية التعليم، بشرط أن لا يخل بنظام الدولة اللبنانية أو ينافي الآداب

العامة أو يسيء إلى الأديان والمذاهب المتنوعة، إذ تتضمن هذه المادة لكل طائفة أو مذهب ديني إنشاء مدارسه الخاصة به، لكن ضمن المراسيم التي تضعها الحكومة (ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص537، 538)، علماً أن المحتل الفرنسي أكد على دعم التعليم الأهلي والأجنبي، بالمقابل عدم تقديم أي دعم للمدارس الحكومية الرسمية، وقد كان هدف فرنسا من ذلك تطييف التعليم، ومحاصرة التعليم الحكومي، وعندما حصل لبنان على استقلاله لم يبذل جهود مهمة في إطار التشريع التي تواجه هذا التقسيم الطائفي والمذهبي للتعليم، لكن لا يمكن نكران ما أقدمت عليه الدولة اللبنانية من إصدار مرسوم رقم ٧٠٠٠ بتاريخ ١ تشرين أول عام ١٩٤٦م ينظم التعليم الخاص من أهلي وأجنبي، ويتضمن تنظيم إدارة المدارس والتأكيد على وضعها تحت إشراف الحكومة اللبنانية، والحصول على ترخيص من قبل وزير المعارف للسماح بإنشاء أي مدرسة جديدة، ووضعت قوانين تنظم المدارس الخاصة وهي:

1. تنظيم عملية التدريس حيث لا يسمح لأي شخص لم يبلغ عمره الثامنة عشر التدريس في المدارس، كما اشترطت حصوله على شهادة تعليمية معترفة من قبل وزارة المعارف.
2. السماح بافتتاح مدرسة جديدة، يجب على مديرها أن يقدم السيرة العلمية له مع الاثباتات من خلال الشهادة التي حصل عليها، وشهادة حسن السلوك، وترخيص من قبل مهندس معماري حول صلاحية هذا البناء وسلامته، وشهادة من قبل طبيب لمعرفة صلاحية هذا البناء صحياً.
3. تعهد من قبل مدير المدرسة على الالتزام بالمناهج الحكومية.
4. يشترط في المدارس المختلطة أن لا يزيد عمر الطفل عن ١١ عاماً.
5. تخضع المدارس الخاصة للتفتيش من قبل وزارة المعارف.
6. على كل مدير مدرسة تقديم سجل تفصيلي بالمدرسين والموظفين والعاملين لديه والتركيز على مؤهلاتهم، كما يقدم سجلاً مفصلاً عن تلاميذ المدرسة.

7. تلتزم المدارس كافة التي افتتحت في لبنان سواء قبل هذا القرار أو بعده بكافة الشروط التي تضعها الوزارة (ماثيوز، عقراوي، عام ١٩٤٦م، ص539-540).
8. ومن الإنجازات المهمة التي قامت بها مديرية المعارف المتعلقة بالقوانين والتشريعات الناظمة لعملية التعليم وإنشاء المدارس وتطوير المناهج التعليمية القانون الذي سميَّ (قانون التدريسات الابتدائية المؤقت) الذي جاء ترجمة للقانون التعليمي العثماني الصادر في 23 أيلول عام 1913 دون أي تعديل يذكر، كما ظهر في نصوص المواد التي ذكر فيها مجلس معارف الولاية ونظارة المعارف العمومية وبعض العناوين كمجلس التدريبات الابتدائية في الولايات العربية، أمّا التعديل فقد جاء بسيطاً محدوداً في قانون التعليم الابتدائي، فقد تم تعديل المادة العاشرة من القانون التي تنص على: "مدة التعليم في المدارس الابتدائية وهي اثنان وأربعون أسبوعاً، وأوقات الامتحان تعين بقرار من مجلس الولاية" (سالنامه نظارة معارف سنة 1331هـ / 1913م، دفعة 6، ص136 – ص139).
9. وقد أصبح بعد التعديل كالآتي: تكون مدة التعليم في المدارس الابتدائية تسعة أشهر في السنة، وتعين أوقات الامتحانات والعطل المدرسية بتعليمات يصدرها مدير المعارف (قوطرش، ص68 – ص70)، ثم صدر بعد ذلك بلاغ إدارة المعارف بخصوص توزيع أعمال الهيئة التدريسية وأعمال المفتشين، حيث أصبحت مهمتها تنحصر في مراقبة سير العملية التدريسية وأحوال المعلمين، كذلك تدقيق كافة النتائج في المدارس، ودراسة احتياجاتها وتدقيق المعاملات المتعلقة بالمدارس بشكل عام (قوطرش، ص61) .

الخاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة عن تعقيدات النظم التعليمية في لبنان خلال الحقبة ما بين ١٩٣٩-١٩٤٦، مؤكدة على أن التعليم في تلك المرحلة لم يكن مجرد عملية نقل للمعرفة، بل كان أداة سياسية واجتماعية حاسمة.

إن أبرز نتائج البحث تمثلت في استمرار هيمنة النظام التعليمي الفرنسي فعلى الرغم من تصاعد الحركة الوطنية، إلا أن النظام التعليمي الفرنسي ظل مهيمنًا على الساحة اللبنانية، إذ كانت المناهج الفرنسية هي الأساس في معظم المدارس الخاصة والحكومية، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ لغة وثقافة أجنبية في المجتمع.

فضلاً عن تعددية الأنظمة التعليمية وتأثيرها، إذ لم يكن لبنان يمتلك نظامًا تعليميًا موحدًا، بل كانت هناك ثلاثة أنواع رئيسة من المدارس، هي: المدارس الحكومية: التي كانت ضعيفة من حيث الموارد، وتهدف إلى توفير حد أدنى من التعليم. والمدارس التبشيرية الأجنبية: التي كان لها تأثير كبير على النخبة، وساهمت في تعزيز الانقسام الطائفي من خلال تركيزها على تعليم كل طائفة على حدة. والمدارس الوطنية: التي ظهرت كرد فعل على الهيمنة الأجنبية، وسعت إلى ترسيخ الهوية العربية والوطنية، لكنها ظلت محدودة الانتشار والموارد.

أما عن تأثير الحرب العالمية الثانية، فقد كان لظروف الحرب تأثيرات سلبية على التعليم، إذ تسببت في نقص الموارد وتقلص ميزانيات المدارس، مما أدى إلى تدهور جودة التعليم في تلك الحقبة.

لقد كشفت الدراسة أن النظام التعليمي المتعدد والمتنازع عليه قد ساهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية في المجتمع اللبناني، إذ أدى التنافس بين المدارس الأجنبية والوطنية إلى خلق هويات فرعية تتفوق على الهوية الوطنية الموحدة.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة دراسة تأثير التعليم على الحركات السياسية: هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث التي تربط بين النظام التعليمي وتأثيره على الأيديولوجيات السياسية في لبنان، وكيف ساهم في تشكيل الأحزاب والتحالفات.
2. التركيز على التعليم في المناطق الريفية: أظهرت الدراسة أن معظم الأبحاث تركز على التعليم في المدن الكبرى، لذا يجب دراسة وضع التعليم في المناطق الريفية والنائية، والتي كانت مهمشة من ناحية التغطية الإعلامية والبحثية.
3. الإفادة من الأرشيفات الخاصة: تُوصي الدراسة بالبحث في الأرشيفات العائلية والمذكرات الشخصية التي لم تُنشر بعد، حيث يمكن أن توفر هذه المصادر معلومات غنية ووجهات نظر مختلفة حول تجارب التعليم في تلك الفترة.
4. إعادة تقييم العلاقة بين التعليم والانقسام الطائفي: تُعد العلاقة بين التعليم والانقسام الطائفي موضوعًا حيويًا، وتوصي الدراسة بإجراء مزيد من الأبحاث التي تتناول كيفية استغلال التعليم لتعزيز أو تقويض الوحدة الوطنية في لبنان.

وفي الختام، يظل فهم تاريخ النظم التعليمية في لبنان أمرًا بالغ الأهمية، فهو مفتاح لفهم تحديات الحاضر، وخطوة ضرورية نحو بناء مستقبل تعليمي أفضل، وتبين لدينا من خلال القراءات التي قمنا بها أن العوامل السياسية هي العامل الأكثر تأثيراً على نظام التعليم، وهذا ما أظهرته الإحصاءات والأرقام التي تشير إلى أن نظام التعليم في لبنان تأثر إلى حد كبير بالقرارات السياسية المطروحة من قبل الدولة، وساهم النظام التربوي في تحقيق النمو والاستمرار عند المتعلم، في الحفاظ على شخصيته وذاته من خلال قيامه بالربط المستمر بين سمات ثقافته المحلية والوافدة دون إحداث أي إنحلال أو تغير أو ذوبان أي منهما في الآخر، فتزداد أبعاد التفاعل والتكيف مع الحفاظ على معالم الشخصية المحلية. ومن المعروف أن ملامح النهضة الثقافية في لبنان بدأت تتبلور بوضوح في بدايات القرن الثامن عشر بعد انعقاد مجمع اللويزة عام 1736.

المصادر والمراجع:

1. إحسان هندي، كفاح الشعب العربي السوري ١٩٠٨ – ١٩٤٨ دراسة تاريخية عسكرية، دراسة قائزة بالجائزة الأولى لمسابقة الأبحاث القومية والعسكرية لسنة ١٩٦٢م، منشورات إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق، عام ١٩٦٢.
2. الجمهورية السورية، وزارة المعارف: التقرير السنوي عن المعارف، وضعه جميل صليبا، مركز الوثائق التربوية.
3. جورج حنا، العقدة اللبنانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٥٧م.
4. حسان قبيسي، النظام التعليمي في لبنان، الناشر خاص، ط١، ٢٠١٢.
5. رودرك ماثيوز، متي عقراوي، التربية في الشرق الأوسط العربي، ترجمة: أمير بقطر، مطبعة العصرية بمصر، ١٩٤٦م.
6. ساطع الحصري، تقارير أحوال المعارف في سورية خلال عام ١٩٤٥م، مركز الوثائق التربوية رقم التسلسل ١٣٨٦، رقم التصنيف ١،٥٦٩/ ٣٢، مطبعة الجمهورية السورية، ١٩٤٦م.
7. سالنامه نظارة معارف سنة 1331هـ / 1913م، دفعة 6.
8. عبد الرحيم، الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام 1924–1939م.
9. علاء مسعود، التطور التاريخي لوزارة المعارف السورية بين عامي ١٩١٨–١٩٥٨م، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بالتاريخ، جامعة دمشق، ٢٠١٩م.
10. علاء مسعود، دراسة مقارنة لبعض المجالات التربوية والتعليمية في سورية ولبنان بين عامي (١٩٤١–١٩٤٦م)، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية، دمشق، ٢٠١٩م.
11. علي سعد، مدخل إلى التعابير الوطنية لمناهج التعليم العام ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية، مجلة المعلم العربي، العددان ١ و ٢، ٢٠١٦م.

12. غسان حداد، من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان ط١، ٢٠٠١.
13. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ط٤، ١٩٨٤م.
14. متولي، مصطفى، (1983)، القوى المؤثرة في النظم التعليمية دراسة مقارنة: دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية.
15. محمد بشير حداد، أثر القومية في الأفكار التربوية عند ساطع الحصري، دراسة نقدية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، إشراف الأستاذ الدكتور: محمود كسناوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1411هـ.
16. وفيق ناصر، التطور التاريخي للعلاقات السياسية- اللبنانية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٩م، إشراف نجاح محمد، دمشق، ٢٠١١.